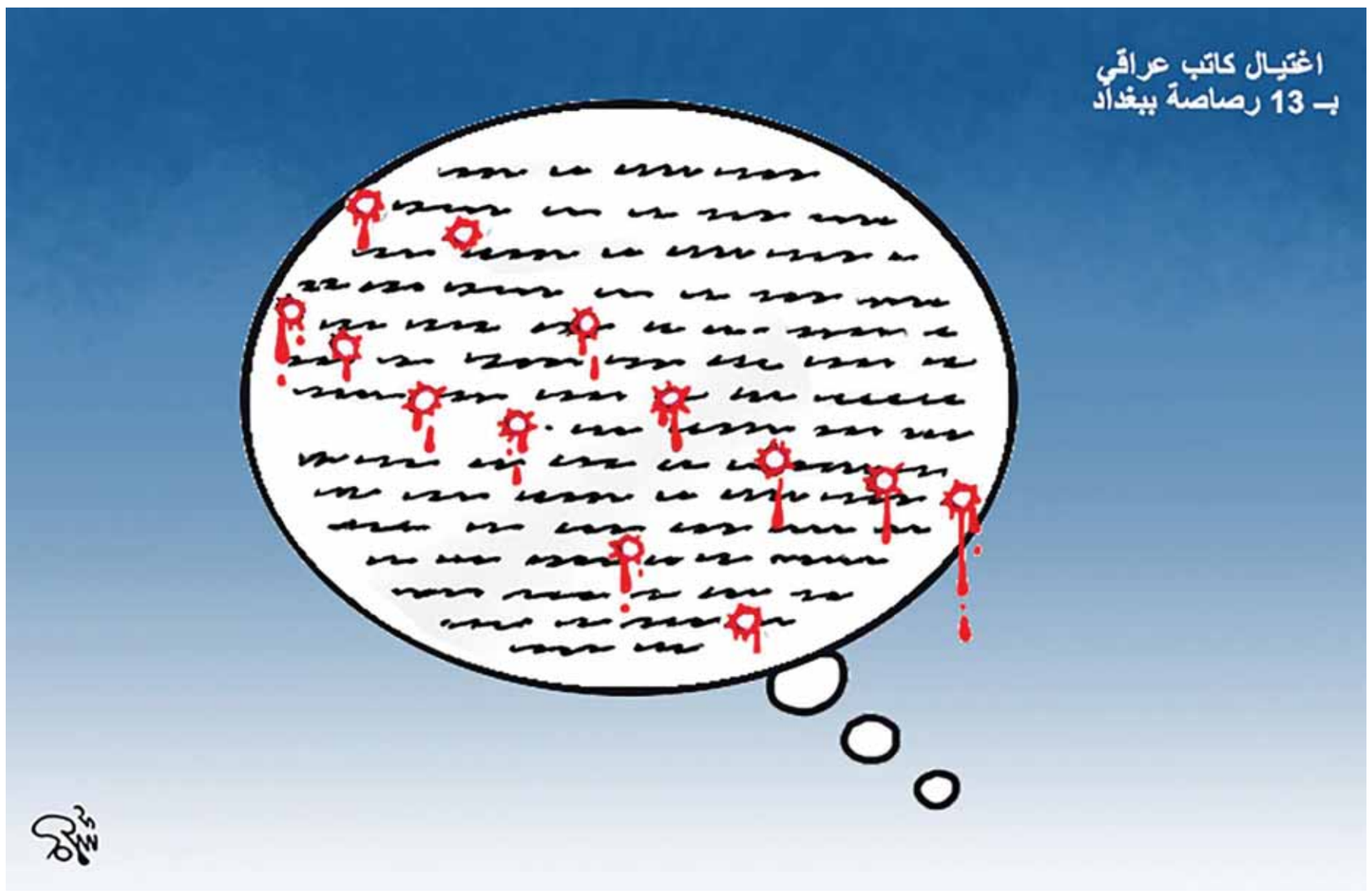

الجنون يصيب الأسعار في طرطوس!

| طرطوس- محمد حسين

وكأن الأسعار كان ينقصها جنون «الدولار» كي تحلق عالياً خارج مدار المقدرات البائسة أصلاً، فالدخان المستورد والتجهيزات الكهربائية ارتفعت أسعارها بنسبة ١٥-٣٠ بالمئة.

ووصل لهيب الأسعار لضمة البقدونس التي تجاوز سعرها ١٠٠ ليرة وكيلو البصل الأخضر الذي وصل إلى ٨٠٠ ليرة والبطاطا ٤٠٠ ليرة وهكذا البندورة ولا يختلف الأمر في بقية الخضر والفواكه.

والسؤال هنا هل تتماشى زيادة الأسعار «الحالية» مع نسبة ارتفاع الدولار الأخيرة؟ وهل خسرت الليرة ٢٠ بالمئة من قيمتها كي يقوم التجار برفع أسعارهم بهذه النسبة الكبيرة جداً علماً أن نسبة ارتفاع الدولار لا تتجاوز ١٠ بالمئة بأعلى تقدير.

ندرك جيداً أن رأس المال جبان وكذلك أصحاب رؤوس الأموال من تجار ومستوردين، وهذا يفسّر ما شهدته الأسواق من ارتفاع في الأسعار ولكن لماذا يجب علينا نحن جمهور المستهلكين من أصحاب الدخل المحدود وشبه المحدود أن ندفع ضريبة هذا «الجبن» من جيوبنا شبه الفارغة؟ أليس من الواجب تقاسمه فيما بين الطرفين كي تهدأ حركة السوق كخطوة أولى نحو الاستقرار في الأسعار فكلنا يدرك أن البضائع الموجودة في الأسواق لم يتم استيرادها بأسعار الدولار الحالية التي نتمنى أن تكون طارئة وتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل أسبوعين أو قبل سنتين وربما قبل ٦ سنوات كما نتمنى ونريد!

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس حسان حسام الدين أوضح لـ«الوطن» أنه وبموجب توجيهات الوزارة تم تكثيف الدوريات الرقابية على الأسواق لمراقبة الأسعار ومنع الاحتكار والتشدد في ضبط ظاهرة عدم البيع أو البيع بسعر زائد مؤكداً أنه تم ضبط عدة حالات على هذه الخلفية وتم إحالتها للقضاء المختص.

غانم لـ«الوطن»: انفراج أزمة الغاز في اللاذقية قريباً

| عبير سمير محمود

أكد وزير النفط علي غانم، لـ«الوطن» قرب انفراج أزمة الغاز في اللاذقية، مبيناً أنه تم ضخ كميات إضافية للمحافظة بالتزامن مع ضبط الإجراءات المرافقة لعمليات التوزيع لتصل المادة إلى جميع المواطنين.

وأضاف غانم: بالتوازي مع زيادة الكميات الواردة للمحافظة، تم وضع أسس لآلية التوزيع بالتوازي مع إجراءات الضبط والرقابة، مؤكداً أن الإجراءات الجديدة ستكون ذات نتائج إيجابية خلال المرحلة المقبلة.

وعن إمكانية عودة سيارات الغاز الجوالة إلى المحافظة، أشار غانم إلى أن التوزيع في الأحياء يتم بشكل مباشر عبر سيارات داعمة لمد الأحياء بالمادة التي ليس فيها مرخصون، ليصار إلى تدخل من قطاع الدولة إما عن طريق السورية للتجارة وإما عبر فرع محروقات.

وخلال متابعته لعملية توزيع الغاز في مركز رابطة أبناء وبنات الشهداء، وجّه غانم بإيصال الأسطوانات إلى منازل عوائل الشهداء لتخفيف أعباء انتظارهم للحصول عليها، مبيناً أن توزيع المادة مستمر ولجميع المواطنين.

وعقب اجتماعه مع لجنة المحروقات في محافظة اللاذقية، أكد غانم طرح كميات إضافية على المعدلات الطبيعية مع انتظام التوريدات، بعد مرحلة تعثر التوريدات البحرية لمادة الغاز، مشدداً على الإجراءات الرقابية للوقوف على آلية التوزيع والتدخل المباشر في المناطق والأحياء التي ليس فيها أصحاب رخص.

ولفت وزير النفط إلى الإجراءات الخاصة في عملية التوزيع والإجراءات الرقابية الرادعة بحق المخالفين إن وجدت، مؤكداً أن الرقابة مع التوزيع ستنعكس بشكل إيجابي مع تنفيذ الخطوات التي تم اتخاذها في الاجتماع وتنفيذها على أرض الواقع ليحدث الانفراج خلال أيام قليلة.

وعن سبب تحديد كميات البنزين للمركبات في البطاقة الذكية، بيّن غانم أنه تم تطبيق المحددات للآليات التي تم تطبيقها حديثاً تتوافق مع الاستهلاك الفعلي لهذه الآليات، مشيراً إلى أن عدد الآليات الصغيرة التي تحت ١٢٠٠ سي سي، في سورية تعادل ما بين ٦٥-٧٠٪ من السيارات ومن ثم هذا الاستهلاك حكماً أخفض من سيارات أخرى، ومن ثم فالمحددات حسب السيارات ونوعية السيارات لتكون ضوابط استهلاك وليست تخفيضاً.

ولفت غانم إلى أنه سيتم اعتماد نظام البطاقة الذكية لتوزيع الغاز خلال الفترة المقبلة، مبيناً أن الرؤية جاهزة وتمت دراسة توزيع المادة عبر البطاقة الذكية ليكون جزءاً من عملية التوزيع، وخلال أيام قليلة سيتم تطبيق نظام البطاقة الذكية في مدينة اللاذقية بشكل أولي.

من جانبه بيّن مدير فرع محروقات اللاذقية حسن بغداد لـ«الوطن»، أنه تم توزيع ١٦ ألف أسطوانة لذوي الشهداء خلال ١٥ يوماً، مؤكداً أن اللاذقية ستشهد انفراجاً خلال أيام قليلة قادمة.

بالأسعار الحالية لا يمكن للشباب شراء منزل وتكوين أسرة

وزير الإسكان: من إحدى إستراتيجياتنا القادمة «منزل لكل أسرة»

لجنة لوضع إستراتيجية السكن في سورية وعقد مؤتمر وطني للإسكان

محمد منار حميجو

تأمين السكن حاجة وضرورة لا بد منها، شعار أطلقه العديد من النواب في مجلس الشعب وخصوصاً أن غالبية الشباب يعانون من هذه المشكلة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، وعلى الرغم أن النواب الذين طرحوا هذه المسألة يعلمون أن الأسعار مرتفعة إلا أنهم أرادوا أن يذّكروا وزارة الإسكان ومؤسستها أن هناك الكثير من المشاريع السكانية متوقفة والأسعار أصبحت مأهولة.

كان لابد من هذه المقدمة للدخول إلى فحوى جلسة المجلس التي خصصت لمناقشة أداء وزارة الإسكان، فامتازت الجلسة بطرح الكثير من المواضيع المهمة رغم الهدوء الذي خيم على مداخلات الأعضاء، فقال النائب مجيب الدندن: غالبية الشباب السوريين لا يستطيعون تأمين سكن لهم وحتى في الأحلام والسبب التكلفة الباهظة للمنزل.

وفي مداخلة له رأى الدندن أنها مسؤولية جماعية تقع على القطاعين العام والخاص والمشترك، معرباً عن أمله أن يكون شعار خطة الوزارة الإستراتيجية هو «منزل لكل أسرة سورية» وبالتالي يجب أن يكون هناك رؤية حكومية واضحة لتأمين مساكن للسوريين.

أيده في ذلك زميله قتيبة بدر، فشدد على ضرورة إعادة النظر في آلية عمل المؤسسة العامة للإسكان ليتم تأمين مسكن لكل أسرة وخصوصاً لذوي الدخل المحدود، معتبراً أنه بالأسعار الموجودة لا يمكن لهم أن يمتلكوا منزلاً.

وتساءلت النائبة غادة إبراهيم: متى يحصل المواطن على مسكن لائق ومتى تصبح الوزارة قادرة على أن تعد المواطن بإمكانية استلام سكنه وبالتالي يتم الانتهاء من ارتفاع الأسعار الهائل والمد العشوائي؟!

وانتقد زميلها نبيل صالح أداء الوزارة بشدة فقال: دخلنا على موقع الوزارة لمعرفة إنجازاتها السكنية فوجدنا أنها تتلخص في عقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات والدورات التدريبية وتطوير البيئة التشريعية ومقترحات دراسات وحملات تبرع بالدم! مضيفاً: بينما تقتصر المناقصات على توريد وتركيب كاميرات مراقبة وأجهزة حاسوب!

وفي مداخلة له أضاف صالح: كان الجانب العملي الوحيد في نشاطات الوزارة يقتصر على إزالة أنقاض الأبنية وتدوير نفاياتها، مشيراً أنه قد مضى ست سنوات على وعود إعادة الأعمار ومازال الموضوع في حيز الإعلان بينما هناك ملايين السوريين ينتظرون سقفاً يؤويهم على الرغم أن الواقع يقول إن الوزارة تمتلك جيشاً مؤهلاً ومعطلاً عن الإعمار لأسباب غير مفهومة، معرباً عن أمله أن تحدد الوزارة موعداً ثابتاً لانطلاق الإعمار.

ورأى النائب زياد سكري أنه لا يوجد شك أن تأمين المسكن هو حاجة وطنية حقيقية، مشيراً إلى أن الوزارة في خطتها للعام الحالي لم تلحظ على الإطلاق تأمين أراضٍ للجمعيات التعاونية السكنية، ومعتبراً أن أهمّ خطوة على الإطلاق في هذه المرحلة تشكيل اللجنة الوطنية الإستراتيجية للإسكان.

ووجه زميله علي الصطوف سؤالاً لوزير الإسكان مفاده: متى ستكون الشركات الإنشائية جاهزة لإعادة الإعمار وخصوصاً أنها ذات تاريخ عريق في سورية، مؤكداً أنه يجب الاعتماد عليها في إعادة الإعمار وأن تخرج من دور الوسيط بين الجهات الرسمية ومتعهدي القطاع الخاص.

وأضاف الصطوف: اليوم هذه الشركات تعمل كوسيط وموضوع إنفاق ٨٠ مليار ليرة على ترحيل الأنقاض يحتاج لإعادة نظر، متسائلاً: هل الأعمال التي أنجزت تقابل هذا المبلغ؟ وهذا برسم وزير الإسكان.

وشدد زميله وائل ملحم على ضرورة أن يكون هناك منافسة بين القطاعين العام والخاص، معرباً عن أمله أن يكون مشروع قانون الشركات الإنشائية سريعاً باعتبار أن موضوع هذه الشركات مهم جداً.

تعددت مداخلات النواب التي شملت العديد من المحافظات كل حسب محافظته، فطرحوا المشاكل التي تعانيها خصوصاً فيما يتعلق بموضوع السكن الشبابي.

للوزير رد

أعلن وزير الإسكان والأشغال سهيل عبد اللطيف عن تشكيل لجنة برئاسة وزير الإسكان مهمتها وضع إستراتيجية الإسكان في سورية، ضمت في عضويتها كل الجهات المعنية في هذا الموضوع، وسيكون من شعاراتها «منزل لكل أسرة»، موضحاً أنه تم الاعتماد فيها على خمسة محاور وهي إعداد البيانات والتخطيط الإقليمي وتأمين الأراضي والتمويل وأخيراً محور التنفيذ من الشركات العامة.

وخلال رده على مداخلات الأعضاء أوضح عبد اللطيف أنه تم الاتفاق بعد عدة اجتماعات على عقد مؤتمر وطني للإسكان لمناقشة كل المحاور التي تم ذكرها والذي سوف يعقد في منتصف الشهر القادم وبناء عليه سيتم وضع إستراتيجية السكن لتكون معروفة من جهة الأمكنة والأزمنة والتكلفة.

وفيما يتعلق بموضوع ارتفاع الأسعار بيّن عبد اللطيف أن المؤسسة العامة للإسكان تسلم السكن بسعر التكلفة وبالتالي فإن حساب التكلفة لا يكون عشوائياً وارتجالياً فهناك طريقة للحساب ترفع إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وأوضح عبد اللطيف أن أسعار المواد ارتفعت بأسعار جنونية وبالتالي أصبح لدى المؤسسة مشكلة عن كيفية مواكبتها الأسعار القديمة والجديدة وبالتالي عملت المؤسسة على تحقيق التوازن.

وأشار عبد اللطيف إلى أن المؤسسة سلمت خلال الأزمة نحو ٣٠ ألف شقة في سورية، علماً أن المؤسسة منذ تأسيسها وحتى عام ألفين سلمت نحو ٣٧ ألف شقة، معتبراً أن الرقم الذي تم تخصيصه في الأزمة جاء بعد جهد كبير حتى تم تأمين تمويل للمؤسسة ومتابعة مشروع السكن الشبابي، موضحاً أن المؤسسة ليست مسؤولة عن توزيع أراض للجمعيات السكنية بل هي مثل الجمعيات بحاجة إلى أراض وبالتالي حينما المؤسسة توزع أراضي فهي فائضة عن حاجتها، كاشفاً أنه تتم دراسة محاضر مقاسم في المحافظات بدراسة أملاك الدولة خريطة سكن عشوائي فيها ومن ثم مقاطعة الموضوع مع رأي هيئة التخطيط الإقليمي لتوزيعها للمؤسسة أو الجمعيات التعاونية.

ونفى عبد اللطيف توقيع أي اتفاقية حتى الآن مع الشركات التي قدمت عروضاً للوزارة، مبيناً بأن الأمور مازالت في طور المباحثات في مجال الإنشاء رغم أن هناك عدداً كبيراً من الشركات تُراجع الوزارة لدراسة السوق، مشيراً إلى توقيع عقدين فقط مع شركتين من بلاروسيا وروسيا لتوريد الآليات.

وأكد عبد اللطيف أنه تم الانتهاء من تعديل قانون التطوير العقاري إضافة إلى أنه يتم العمل على تعديل المرسوم ٨٤ الناظم لعمل الشركات لإعطائها مرونة في المرحلة القادمة وخصوصاً أنه خلال الأزمة أصاب بعضها بعض الترهل.

بتكلفة تفوق الـ٧٠٠ مليون ليرة.. افتتاح جهاز مرنان حديث في الأسد الجامعي في دمشق

قباقيبي لـ«الوطن»: ذو مواصفات متميزة جداً

إبراهيم: الأول من نوعه في البلد ويساهم في المجال البحثي والعلمي

| فادي بك الشريف

افتتح رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبي والمدير العام لمستشفى الأسد الجامعي جابر إبراهيم أمس جهاز المرنان الجديد في مستشفى الأسد الجامعي، وذلك برعاية الدكتور بسام إبراهيم وزير التعليم العالي، بحضور عدد من رؤساء الأقسام والشعب الطبية والإدارية والهندسية والخدمية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار قباقيبي إلى أهمية وجود مرنان حديث لمشفى الأسد الجامعي، مضيفاً: إن مشفى بضخامة وكبر مشفى الأسد الجامعي لابد من وجود هكذا نوع من الأجهزة.

وأكد قباقيبي أن الجهاز ذو مواصفات كبيرة ومتميزة جداً ويساعد في عملية التشخيص لمرضى المشفى أو المراجعين للعيادات الخارجية، مبيناً أن الجهاز من منشأ أوروبي بتكلفة تتجاوز الـ٧٠٠ مليون ليرة سورية، ويستوعب أوزاناً تصل إلى ٢٥٠ كيلو غرام، بوجود قاعدة جيدة للجهاز.

مضيفاً: إن الجهاز من حيث القطر أكبر من الأجهزة الأخرى، ويصل قطره إلى ٧٨ سم، ويقدم خدماته برسوم زهيدة مقارنة مع أسعار القطاع الخاص في الخارج.

ولفت رئيس جامعة دمشق إلى الاهتمام بالمشافي التعليمية لما تقدمه من خدمات، ذاكرا أن المشافي الجامعية عبارة عن هيئات عامة لها موازنات مستقلة، إضافة إلى دعم مقدم من جامعة دمشق، وقال: في ظل الحظر الاقتصادي يتم العمل بشكل مستمر على تدعيم الأجهزة والبنى التحتية الموجودة في المشافي سواء بشكل مباشر أم عن طريق عدة جهات عن طريق عدد من المنظمات.

وأشار قباقيبي إلى عقد اجتماع مجلس إدارة المشفى أمس، حيث تم بحث واقع المشفى والخدمات المقدمة، مؤكداً أن عملية الترميم والصيانة والتدعيم تتم بشكل يومي للمحافظة على البنية التحتية والتعقيم والنظافة وحسن أداء المرافق المختلفة وتأمين الرعاية الصحية بالجودة المطلوبة.

من جانبه بين مدير عام مشفى الأسد الجامعي الدكتور جابر إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» أن وجود الجهاز الجديد يعتبر ضرورة ملحة وذلك بعد تعطل جهاز المرنان الموجود في المشفى منذ عام ٢٠١٣، الأمر الذي تطلب وجود هذا النوع من الأجهزة من مصدر أوروبي «هولندي»، مضيفاً: إن ذلك ضمن خطة المشفى لتأمين أحدث الأجهزة الطبية في مجمل النواحي التشخيصية والعلاجية.

ولفت إبراهيم إلى أن الجهاز يساهم في المجال البحثي والعلمي والأكاديمي، وإجراء الأبحاث الطبية العلمية، مؤكداً أن الجهاز هو الأول من نوعه في البلد، كما يخفف الضغط الموجود على بقية المشافي الجامعية في دمشق وتحسين الخدمة الطبية للمرضى.

مخيم تتبرأ منه «القنيطرة» وتقول: يتبع «لدرعا»!

٢٠ عائلة تعيش في مخيم عشوائي يفتقر لأي خدمة بينهم معوقون ومكتومو نسب

| القنيطرة - خالد خالد

كشف رئيس فرع الهلال الأحمر بالقنيطرة جمعة حسن أن فريق التقييم وجد مخيما عشوائيا للمهجرين شرق قرية عين التينة في ريف المحافظة الجنوبي، وقدر عدد العوائل المقيمة بنحو ٢٠ عائلة ويشكل أكثر من ١٢٠ شخصاً أغلبيتهم من الأطفال، منوها بأن أبناء المخيم الذي أقيم في منطقة يطلق عليها اسم المرج شرق قرية عين التينة يعيشون أوضاعاً مأساوية.

وأشار حسن إلى أنه بعد دراسة وضع العوائل تبين وجود ثلاث حالات إعاقة وجميع الأطفال متسربون من المدارس، والبعض منهم ما زال مكتوما ولم يتم تسجيله في سجلات الأحوال المدنية، وكذلك الأمر لبعض العوائل التي لم تسجل واقعة الزواج، مؤكداً غياب كل الخدمات عن هذا المخيم حيث لا غاز أو مازوت أو خبز أو رعاية صحية واجتماعية وتعليمية والواقع المؤسف أن هذا المخيم العشوائي غير معترف به من محافظتي القنيطرة أو درعا حيث يقول المقيمون فيه إن محافظة درعا تقول لهم إن الخدمات يجب أن تقدم من القنيطرة وبدورها محافظة القنيطرة تقول إن خدمات المخيم تقع على عاتق محافظة درعا، متسائلا أنه بغض النظر عن تابعية المخيم لأي محافظة إلا أنهم بالنهاية مواطنون سوريون ويستحقون كل الرعاية والاهتمام ومد يد العون لهم وتقديم كل الخدمات، علما أن عدداً من العوائل من قرية سويسة التي تتبع محافظة القنيطرة والذين اضطروا للإقامة بالمخيم نتيجة تعرض منازلهم لدمار كامل والعوائل الباقية كانت تعمل بالرعي قبل الأزمة ونتيجة الظروف استقروا بالمخيم.

ولفت رئيس الفرع إلى التواصل مع الفريق القانوني التابع للفرع وتكليفهم متابعة أوضاع العوائل المقيمة بالمخيم من أجل حل الإشكالات القانونية التي نشأت خلال إقامتهم بالمخيم وتسجيل جميع الأطفال بالأحوال المدنية وتثبيت عقود الزواج واستصدار الوثائق الرسمية اللازمة لجميع العوائل، مشيراً أيضاً إلى تكليف فريق الاستجابة للوقوف على الحاجات الإنسانية والإغاثية وتقديمها فوراً ووفق الإمكانات المتوافرة.

من جانبه أوضح مدير الشؤون الاجتماعية والعمل بالقنيطرة هلال النادر أنه تم عقد اجتماع برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص ورؤساء بلديتي قصيبة وسويسة لهذه الغاية ومعرفة واقع المخيم حيث تبين وقوعه خارج الحدود الإدارية من محافظة القنيطرة ويتبع اداريا لمحافظة درعا.

إضافة إلى أن معظم المقيمين فيه من البدو الرحل الذين يربون الماشية وعدد العوائل لا يتجاوز الستة فقط، مؤكداً استعداد الجهات المعنية لتقديم كل الخدمات التي يحتاجها الأهالي من محروقات ومواد اغاثية وإنسانية وخبز ورعاية صحية كاملة!؟

وأخيراً نقول: إن تضارب الأقوال بين الهلال الأحمر والمعنيين بالقنيطرة من حيث عدد العوائل المقيمة وتابعية الجهة التي يقع عليها عاتق تخديمهم، يتطلب تشكيل فريق عمل من الهلال والشؤون الاجتماعية والبلديتين المعنيتين والوقوف على واقع التجمع، والاهم تحديد الجهة المسؤولة عن تخديم هؤلاء العوائل المنسية للقيام بواجبها ومسؤولياتها تجاه أبناء المخيم الذين يعيشون أوضاعاً مأساوية وبينهم حالات إعاقة وأطفال لا يعرفون المدرسة بدلاً من تقاذف المسؤوليات.